قليلا كان او كثيرا قوله ادمي اي دون سائر الحيوانات ولا فرق بين الصغير والكبير والذكر والانثى منه او من غيره قيد المقيد بالادمي يقيد ان الحي ليس كذلك فانظره وحرره قوله ولو اشل لانفح فيه لبقاء اسمه وحرمته قوله وقلفة اي بضم القاف وسكون اللام وتحرك كما في القاموس قوله ولا بائن اي منفصل قوله لاينقض مسه بالظفر لانه في حكم المنفصل تتمة قال العلامة المحقق ابن قدس تقلا عن خطيب الدهشة في كلامه على غريب الشرح الكبير ولمسه ملمسا من باب قتل وضرب افضى اليه باليد هكذا فسره ولمس بقرائه كناية عن الجماع قال ابن دريد اصل اللمس باليد ليعرف مس الشيء ثم قال ولمست الشيء مسسته وكذا ماس لامس وقال الفارابي اللمس المس وفي المهذب عن ابن الاعرابي اللمس يكون لمس الشيء بالشيء وقال في باب الميم المس مسك الشيء بيدك قال الجوهري اللمس لمس باليد واذا كان اللمس هو المس فكيف تفرق الفقهاء بينهما في لمس الخنثى ويقولون انه لايخلو من لمس او مس انتهى كلامه واعلم ان كثيرا من الفقهاء غالب استعمالهم على ان المس باليد واللمس اعم منه لانه يكون باليد وغيرها من البدن فيقولون غالبا مس الذكر لانه مخصوص باليد بل بجميع البشرة انتهى وعلى عدم هذا الاستعمال جرى في الافتاح وهنا وعلى وجوده جرى بالمنهاج قوله فان كان اللمس لغيرها او مست ذكره لم ينقض وضوءهما اي فان كان اللمس بغير شهوة او مست المرأة ذكر الخنثى المشكل لم ينقض وضوءها اما الاولى فلعدم الشهوة واحتمال الزيادة واما الثانية فلعدم الجزم بانه اصلي

قوله

قوله كفلسه السابق اي في قوله ومسه امراه بشهوة سواء كان منه او منها اي سواء كان الشعر والظفر والسن من الرجل او من المراة ولامس بها اي ولا ينقض ايضا المس بالشعر وما عطف عليه لانها في حكم الانفصال وكذا لاينقض وضوء ملموس فرجه اي وكالملموس بدنه ولو وجد شهوة الملموس فرجه لانه لاهتك منه قوله في المتن وينقض غسل ميت اي وكذا بعضه ولو كان الغسل في قميص ولا من يممه اي ولا ينقض وضوء من يممهم الميت لعذر اقتصارا على الوارد ونحوهما كالتقاء الختانين والحيض والنفاس وغيرها من موجبات الغسل ولا ينقض بغير ما مر اي من النواقض المشتركة بين الماسح على الخفين وغيره واما المخصوصة ببطلان المسح بفراغ مدته وخلع حائله وغير ذلك فمذكور في ابوابه ولا بين الوضوء منهما اي من القهقهة وما معه الثاني منهما اي الطهارة والحدث اي بان لم يعد الطهارة قبل الحدث او بالعكس وهو الاصل اي تيقن زوال تلك الحالة الى الان ما لم يقم مشكوك فيه فلا يلتفت اليه وان لم يعلم حاله قبلهما فظهر اي بان جهل حاله قبل الطهارة والحدث بان لم يدر هل كان قبل الزوال متطهرا او محدثا تطهر وجوبا اذا اراد الصلاة ونحوها لتيقنه الحدث في احد الحالين والاصل بقاؤه لان وجود بعض الطهارة في الحال الاخرى مشكوك فيه اكان قبل الحدث او بعده ولانه لم يتحقق طهارة لايقينا ولا ظنا تتمة ما تقدم كله محله اذا كان الشك في الصلاة او قبلها لما بعد انقضائها فلا يلتفت اليه كما في المغني وحده حال من يقعود ام اوصافه وعلم منه انه امه مع غيره اوصاحبه فقط فلا اعادة عليهما

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)